الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/الخميس

٦ جمادى الثاني ١٤٣٩ / ٢٢ فبراير ٢٠١٨

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	٢
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٥
حقوق الإنسان في العالم	٢٠

هيئة حقوق الإنسان

إذا حضر الماء

حقوق الإنسان والإحصاء..!

المصدر: جريدة الرياض الخميس ٦ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٢ فبراير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1663637

د.أحمد الجميعة

يواجه ملف حقوق الإنسان في المملكة تحديات كبيرة أمام منظمات وهيئات دولية، ووزارات حكومية غربية، حيث تبذل هيئة حقوق الإنسان جهوداً كبيرة في الرد على تقارير تلك الجهات بالتعاون مع وزارة الخارجية ومؤسسات حكومية أخرى، ونجحت في تفنيد المزاعم والأكاذيب المنسوبة إلى المملكة، وتوضيح وجهات النظر حيالها، وقطع الطريق على أي مزايدات إعلامية نحوها.

وعلى الرغم من تلك الجهود، إلاّ أن الردود بحاجة إلى ممكنات إقناع للنخب والإعلام والرأي العام الدولي حول بعض القضايا المثارة عن المملكة، ومن أبرز تلك الممكنات الإحصاءات والبيانات التي تعد أحد أهم مؤشر قياس معايير حقوق الإنسان في المملكة، إلى جانب أهميتها عند إعداد التقارير والاتفاقيات التي تكون المملكة طرفاً فيها.

لقد واجهت هيئة حقوق الإنسان مشكلتين مع الجهات الحكومية في تحرير الردود على التقارير الدولية المسيّسة ضد المملكة، أولها عدم توافر البيانات والإحصاءات بشكل كافٍ، والثاني تفاوتها بين جهة وأخرى حيال الموضوعات والقضايا نفسها، فضلاً عن الجهد والوقت المبذولين في انتظار تلك المعلومات وعدم الاستجابة السريعة مع طلبات الهيئة.

اعتقدت هيئة حقوق الإنسان أن ضالتها وجدت مع هيئة الإحصاءات العامة، وسارعت إلى توقيع اتفاقية معها؛ للحصول على المعلومات الكافية لكل ما له علاقة بحقوق الإنسان، وإنشاء قواعد بيانات خاصة بها، ولكنها اكتشفت أن المعاناة مستمرة؛ نتيجة عدم التجاوب أيضاً مع هيئة الإحصاءات العامة من قبل كثير من الجهات الحكومية؛ مما أوجد ثغرة تستغلها منظمات ودول في الاعتماد على أرقام وإحصاءات غير دقيقة عن المملكة، وتحديداً في قضايا المرأة والحريات.

المشكلة كبيرة وتحتاج إلى تعاون المؤسسات الحكومية لتقديم الحقائق عن حقوق الإنسان في المملكة؛ مثبتة بالأرقام والبيانات والمؤشرات الإحصائية التي يؤمن بها الغرب أكثر من أي انطباعات أو تعابير إنشائية لا ترتقي لمشروع التصدي لتلك الحملات.

مسألة أخرى لا تقل أهمية، وهو اجتهاد بعض الجهات الحكومية ووسائل الإعلام في نشر أرقام وإحصاءات غير دقيقة عن قضايا مجتمعية ذات أهمية في ملف حقوق الإنسان، وتتحول تلك المعلومات إلى مصدر تعتمد عليه جهات خارجية في الحكم والتنبؤ، وبالتالي الاتهام واللوم للمملكة، رغم أن المعلومة غير صحيحة أو غير دقيقة من أساسها، وهنا لا بد من تدخل جهات عليا لتقنين تلك الأرقام والإحصاءات، واعتماد هيئة الإحصاءات العامة مصدراً لها، أو على الأقل مرجعاً لها

قبل صدوره من الجهة نفسها، من خلال عملية ربط إلكترونية؛ لنصل في النهاية إلى مرجعية واضحة، وغير متفاوتة، ولا تتأخر عن الرد في الوقت المناسب.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

• مؤسسة النقد" تؤكد على عدم الحجز على مبالغ بدل غلاء المعيشة والمكافأة

المصدر: جريدة الرياض الخميس ٦ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٢ فبراير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1663596

الرياض - واس
جددت مؤسسة النقد العربي السعودي في تعميمها بتاريخ ٠٤ / ٠٦ / ١٤٣٩هـ التأكيد على جميع البنوك والمصارف

العاملة في المملكة، بعدم حسم أو استقطاع أي مبالغ من مستحقات المستفيدين من بدلات غلاء المعيشة والمكافآت، التي صدر بها الأمر الكريم لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله -، وذلك لقاء أي حجوزات قضائية أو غيرها من الحجوزات التي تصدر من قضاة التنفيذ.

كما شددت المؤسسة في تعميمها على البنوك بضرورة رفع الحجوزات التي سبق إيقاعها على بدل غلاء المعيشة والمكافأة بصفة عاجلة.

وأفادت المؤسسة أن التعميم أعلاه جاء بعد التنسيق بين المؤسسة ووزارة العدل في هذا الشأن بحيث يعامل بدل غلاء المعيشة والمكافأة بموجب المادة رقم (٢١) من نظام التنفيذ لكونهما ضمن برامج التعويض والدعم الحكومي للمواطنين، ووفقاً لذلك يدخلان في مشمول هذه المادة.

ويأتي تحرك مؤسسة النقد العربي السعودي إلحاقاً لتعميمها بتاريخ ٠٤ / ٠٥ / ١٤٣٩ هـ القاضي بعدم الاستقطاع

لصالح البنوك مقابل سداد القروض الشخصية والالتزامات التمويلية الأخرى أو المساس ببدلات غلاء المعيشة والمكافأة المذكورة في الأمر الملكي الكريم رقم (أ/٨٦) وتاريخ ١٨ / ٠٤ / ١٤٣٩هـ الذي تضمن صرف بدل غلاء معيشة شهري قدره ألف ريال للمواطنين من الموظفين المدنيين والعسكريين لمدة سنة وإضافة بدل غلاء معيشة شهري قدره خمس مئة ريال للمعاش التقاعدي الذي يصرف من المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للمستفيدين من المواطنين لمدة سنة، وبدل غلاء معيشة للمخصص الشهري لمستفيدي الضمان الاجتماعي لمدة سنة، وكذلك صرف مكافأة قدرها خمسة آلاف ريال للعسكريين المشاركين في الصفوف الأمامية للأعمال العسكرية في الحد الجنوبي.

ودعت مؤسسة النقد كافة عملاء البنوك إلى ممارسة حقوقهم التي كفلها النظام واللوائح الصادرة عنها في حال وجود أي مخالفة أو وقوع ضرر تقديم شكوى لدى إدارة حماية العملاء في المؤسسة من خلال موقع "ساما تهتم" على الإنترنت SAMAcares.sa أو من خلال الاتصال على الرقم المجاني ٨٠٠١٢٥٦٦٦٦ .

"الصحة" تعتمد اللائحة التنفيذية للمؤسسات الصحية الخاصة

المصدر: جريدة الرياض الخميس ٦ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٢ فبراير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1663556

الرياض - محمد الحيدر
اعتمد وزير الصحة د توفيق الربيعة اللائحة التنفيذية لنظام المؤسسات الصحية الخاصة بعد إجراء تعديلات أساسية جوهرية وإضافة خدمات صحية جديدة وأنشطة مستحدثة.

وأوضحت الصحة أن اللائحة راعت التوازن بين تحفيز وتمكين القطاع الخاص للمساهمة في تعزيز جودة ونوعية الخدمات الصحية المقدمة، وآلية المراقبة والالتزام من قبل الجهات الرقابية، وبمايُسهم في تعزيز جاذبية منظومة القطاع الصحي في المملكة. إضافة إلى مراعاة مرجعيات عالمية في معاييرها التي وضعتها. والحرص على المرونة في صياغة اللائحة التنفيذية بأسلوب يمكن من تحديثها دورياً. وقد تضمنت اللائحة إسناد بعض المهام التي تقوم بها وزارة الصحة إلى أجهزة حكومية أخرى وشركات من القطاع الخاص وذلك تعزيزاً لمبدأ المشاركة وفتح المجال للقطاع الخاص والقطاع غير الربحي، وإتاحة الفرص لجميع الأطراف ذات العلاقة.

وأبانت أنه سعياً لتقديم الخدمات المتميزة للمرضى فقد إشتملت اللائحة على آلية لتصنيف المنشأت الصحية الخاصة تمهيداً لنشر نتائج التصنيف دورياً للمواطنين مما سيعزز من روح المنافسة في القطاع الخاص، لافتةً أن الأنشطة التي تمت إضافتها في اللائحة التنفيذية وتندرج من ضمن الخدمات الطبية المساندة هي مراكز الرعاية العاجلة، مراكز النقل الإسعافي، مراكز علاج الادمان والتأهيل، العيادات الطبية المتنقلة، الرعاية المنزلية المستقلة والطب الإتصالي، الأمر الذي سيُسهم بإذن الله في تعزيز مستوى الخدمات الطبية المبتكرة ورفع مساهمة المنشأت الصغيرة والمتوسطة في منظومة القطاع الصحي.

ويأتي إطلاق اللائحة تزامناً مع قرب إطلاق برامج مبتكرة من وزارة الصحة لنظام التراخيص الإلكتروني ونظام التقييم الذاتي للمنشآت الصحية الخاصة والذي من المتوقع أن يحدث نقلة نوعية في سرعة إنجاز الخدمات وجودة ونوعية الخدمات الصحية.

تجدر الإشارة أن وزير الصحة وجه المختصين في الوزارة بالإستمرار في العمل على سن الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تخدم القطاع الصحي والمواطنين، ومراجعة اللائحة التنفيذية دورياً بغرض مواكبتها لآخر المستجدات والممارسات مما يعزز من نمو القطاع الصحي في المملكة وصولاً لمصاف الدول العالمية.

وزير المالية : نتائج ميزانية ٢٠١٨م تؤكد فاعلية الإصلاحات الاقتصادية

المصدر: جريدة الرياض الخميس ٦ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٢ فبراير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1663749

الرياض - واس
أكد معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، أن ميزانية العام الحالي التي اتسمت بالتوسعية في الاستثمارات برهنت على سياسة الحكومة للموازنة بين الأهداف التي قد تبدو متعارضة، فمن جانب تقوية الوضع المالي، ومن جانب آخر العمل على حفز النمو الاقتصادي، كما أظهرت الميزانية لهذا العام نتائج إيجابية مشجعة لمسار الإصلاح الاقتصادي، حيث انخفض العجز بشكل كبير في العام الماضي ٢٠١٧م مقارنة بعام ٢٠١٦م نتيجة لتطبيق المبادرات.

جاء ذلك خلال كلمة معالي وزير المالية في لقاء خاص نظمته جمعية الاقتصاد السعودية اليوم للحديث عن "الاصلاحات الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ " بحضور عدد من قيادات وزارة المالية، ومنسوبي جمعية الاقتصاد، وكتاب اقتصاديين ومسؤولين حكوميين وأكاديميين، وذلك في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق الرياض انتركونتيننتال.

واستهل معالي وزير المالية كلمته بالحديث عن رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي جاءت للعمل على تصحيح المسار الاقتصادي بشكل جذري، ووضعه على مسار التنويع بالاستفادة من مكامن القوة الاقتصادية من خلال تطويرها والاستفادة منها، وتطوير مزايا جديدة تتسق وتطورات الاقتصاد العالمي وتوجهاته المستقبلية، حيث صُممت برامجها الاثني عشر ومبادراتها المتعددة بما يكفل بحول الله تحقيق الأهداف المنشودة، مبيناً أن الرؤية تستهدف تطوير عدد من القطاعات مثل قطاع الخدمات اللوجستية والإسكان والتعدين والسياحة والترفيه والصناعات الثقيلة وغيرها من القطاعات الواعدة لتنمية الاقتصاد غير النفطي وبناء اقتصاد الغد، كما تم تحديد ١٠ قطاعات للخصخصة.

وفي إطار الرؤية؛ تحدث معاليه عن قيام الوزارة بتطوير أدائها، من خلال إطلاق استراتيجيتها القائمة على التمكين، والتعاون مع الأجهزة الحكومية في مبادراتها وخططها التطويرية، حيث تشهد الوزارة تنفيذ إصلاحات هيكلية ومؤسسية مهمة لتدعيم صنع القرار، وتحسين أساليب تنفيذ الميزانية، والإفصاح المالي، والمتابعة والرقابة. فمن ضمن الحوكمة الجديدة، تعمل الوحدات التي تم إنشائها مؤخراً ومنها مكتب ترشيد الإنفاق التشغيلي والرأسمالي، ووحدة السياسات المالية والكلية، ومكتب الدين العام، ووحدة تنمية الإيرادات غير النفطية، ومكتب تحقيق التوازن المالي، ووحدة الشراء الاستراتيجي. حيث تعمل هذه الجهات معاً مع الوكالات التنفيذية الرئيسة الأخرى داخل الوزارة لتحسين الأداء المالي، ورفع كفاءة الإنفاق وفاعليته، وتطوير السياسات المالية والاقتصادية.

وأوضح معالي وزير المالية أن حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله -، تهدف من خلال الإصلاحات الاقتصادية إلى رفع مستوى معيشة المواطنين من خلال توفير فرص عمل حقيقية وتحسين مستوى الخدمات العامة، ومساندة المواطنين في مرحلة التحول الاقتصادي، حيث تم تطبيق حزمة تحفيز للمواطنين على هيئة بدل تكلفة غلاء المعيشة لموظفي الدولة، والمتقاعدين من القطاعين الخاص والعام، والمستفيدين من الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى حساب المواطن الذى خصص له مبلغ ٣٢ مليار ريال في ميزانية ٢٠١٨م، وإعادة البدلات، وكذلك زيادة الإنفاق الاستثماري للحكومة الذي يبلغ نحو ٢٠٥ مليارات ريال في الميزانية الحالية، فضلاً عن دور مساهمات صناديق التنمية الأخرى في دعم الاقتصاد، وأيضاً تنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتنمية المحتوى

المحلي، فمن المبادرات في هذا الشأن زيادة التمويل البنكي لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من (٢ %) اليوم إلى (٥ %) بحلول العام ٢٠٢٠م.

وأكد معالي الأستاذ الجدعان أن القطاع الخاص من دعائم الاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أن خطة حزم تحفيز القطاع الخاص تهدف إلى التخفيف من الآثار السلبية لبعض الإصلاحات الاقتصادية على الأنشطة الاقتصادية في المدى القصير، وبالتالي فهو إجراء سيتم تطبيقه على المدى القصير لدعم المنشآت في بعض القطاعات الاستراتيجية المحددة بما يساعد على تحول اقتصاد المملكة وفق أهداف رؤية ٢٠٣٠، مبيناً أن حزم تحفيز القطاع الخاص تتم على مرحلتين بقيمة ٤٠ مليار ريال و٧٢ مليار ريال، وجرى تصميم ١٧ مبادرة في إطار هذه الحزم التحفيزية.

وحول تطوير القطاع المالي الذي يعد ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي؛ قال معاليه :" نعمل على تطوير القطاع المالي، فأحد برامج الرؤية "برنامج تطوير القطاع المالي" لبناء قطاع مالي متنوع وشامل يحفز الابتكار ويوفر الاحتياجات التمويلية لمجموعة واسعة من الجهات الاقتصادية الفاعلة، والعمل على تنويع مصادر تمويل للقطاعين العام والخاص، من خلال زيادة وتعميق السيولة في سوق الأسهم، وسوق أدوات الدين لتوفير تمويل بديل للتمويل المصرفي."

وأضاف : " إن ما يدعم هذا التطوير استمرار القطاع المصرفي في المملكة بتحقيق معدلات أداء جيدة ومؤشرات قوة تمكنه من دعم جهود التنويع، وقد ساعد استمرار حكومة المملكة باعتماد استراتيجية إدارة الدين العام عبر إصدار السندات والصكوك الدولية في تخفيف الضغط على سيولة البنوك المحلية، ما أدى إلى تعزيز أداء القطاع بشكل عام."

وأكد معالي وزير المالية أن اقتصاد المملكة - ولله الحمد - متين ويتوفر لديه المقومات الضخمة التي تمكنه من المضي قدماً في النمو والتنمية، مشيراً إلى إرشادات المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العام الماضي بالإصلاحات التي يتم تنفيذها ومنها عدد قياسي من الإصلاحات لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث زادت إيرادات الشركات الصغيرة (٩ %) والشركات المتوسطة) ١٤.(%

وفي ختام كلمته قدم معالي وزير المالية شكره وتقديره للحضور، ولجمعية الاقتصاد السعودية على هذه الدعوة للحديث عن الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية على المدى المتوسط في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وكان الحفل قد بدأ بكلمة لرئيس مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية الدكتورة نورة اليوسف، قدمت خلالها باسمها واسم أعضاء الجمعية ومجلس إدارتها الشكر لمعالي وزير المالية لحضوره والحديث في هذا اللقاء، وقالت : "إن الجمعية أدركت منذ وقت مبكر أهمية مثل هذه الأنشطة ولذلك ركزت الاهتمام على القضايا الاقتصادية المهمة بهدف عقد اللقاءات والمحاضرات والندوات وورش العمل التي تسلط الضوء على المتغيرات الاقتصادية الراهنة وكيفية التعامل معها."

وبينت أن الحديث عن الإصلاحات المالية والاقتصادية في المملكة لقي دعماً دولياً من خلال تقرير صندوق النقد الدولي بالتقدم الملحوظ الذي أحرزته المملكة في تحقيق أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي وفقاً لروية المملكة ٢٠٣٠، لاسيما فيما يرتبط بضبط المالية العامة التي بدأت توتي ثمارها، مشيرة إلى أن جهود الجهات المالية تلقت إشادة من خبراء الصندوق وهذا يعطي الأوساط الاقتصادية والمالية اطمئناناً لحسن تنفيذ البرنامج.

وأوضحت الدكتورة نورة اليوسف أن معالي وزير المالية شارك في هذه الندوة ليلقي الضوء على برامج الحكومة الإصلاحية التي تتعلق بترشيد النفقات العامة، من خلال إعادة هيكلة الإنفاق والتركيز على المشروعات ذات الأولوية التنموية التي تحقق أهداف الرؤية وبرنامج التحول الوطني.

وجرى خلال اللقاء نقاش مفتوح شارك فيه معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، ووكيل وزارة الاقتصاد والتخطيط الدكتور عبدالعزيز بن متعب الرشيد، ومدير عام وحدة السياسة المالية والكلية بوزارة المالية الدكتور سعد

الشهراني، وأداره عضو مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية سابقاً والكاتب الخبير الاقتصادي الدكتور إحسان بوحليقة.

"شورية" تطالب بحماية قانونية بعد هجوم شرس على خلفية التجنيس

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٦ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٢ فبراير ٢٠١٨م
http://www.alhayat.com/Edition/Print/27551435/شورية-تطالب-بحماية-قانونية-بعد-هجوم-شرس-على-خلفية-التجنيس

أدى هجوماً شرساً شنه مغردون في «تويتر» على عضوة مجلس الشورى الدكتورة إقبال درندري على خلفية أرائها المؤيدة لتجنيس أبناء السعوديات، إلى تجميد حسابها في «تويتر». وعلمت «الحياة» أن عضوة المجلس الدكتورة إقبال درندري تقدمت إلى رئيس المجلس عبدالله آل الشيخ بطلب توفير «حماية قانونية» للأعضاء ضد «الاتهامات والتحريض عليهم، وحملات التشويه الداخلية والخارجية الممنهجة، التي يتعرضون لها»، بحسب قولها.

ودعت درندري، خلال جلسة المجلس المنعقدة أول من أمس (الثلثاء)، زملاءها الأعضاء إلى «عدم تسفيه آراء بعضهم، حتى لو كان للدفاع عن النفس، وإلى عدم قبول مدح وتصفيق من يخون زملائهم في المجلس، ويشوه صورتهم وصورة المجلس بشعار الوطنية»، مطالبة «بعدم الانخداع بالشعارات الزائفة لهذه القلة، التي تريد بث الانقسام بين أفراد المجتمع، وتدعي زوراً أن بعض أعضاء المجلس من جهات خارجية، وانضم إليهم مجموعة من ذوي المعرفات الوهمية، والمحبطين، وآخرين من أعداء الوطن، يرددون أقوالهم.»

فيما رد زميلها المهندس محمد العلي (من المعارضين للقرار)، نافياً اتهامات درندري، وتهميش آراء بقية الأعضاء. وقال: «إن ما كتب فقط استنكار للطرح الإعلامي»، لكنه أيد مطلبها بالحماية القانونية.

وأثارت تغريدة العلي، في «تويتر» استياء المؤيدين للتجنيس، حين كتب: «يسعى البعض لشخصنة موضوع تجنيس أبناء السعوديات، وربط معارضته في شخصي، وشخص الدكتور فهد العنزي، وما ذلك إلّا لتمرير أجندة التجنيس، مع معرفتهم بموقف الدولة منه ومعارضة غالبية الشعب السعودي له.»

العيسى: ٥ آلاف مبنى مستأجر تشكل عنصر ضعف لقطاع التعليم

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٦ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٢ فبراير ٢٠١٨م
http://www.alhayat.com/Edition/Print/27547188/العيسى--٥-آلاف-مبنى-مستأجر-تشكل-عنصر-ضعف-لقطاع-التعليم

أقرّ وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى بأن وضع كفاءة المباني التعليمية والمدارس وقدرتها على توفير المتطلبات الأساسية في قطاع التعليم العام «أضعف وأقل مما هو موجود في التعليم الجامعي»، معتبراً المباني التعليمية المستأجرة «عنصر ضعف في قطاع التعليم»، لافتاً إلى أنها «لا توفر البيئة التعليمية المناسبة للطلاب والطالبات»، متمنياً سرعة التخلص من هذه المباني.

وقال العيسى أمس (الأربعاء)، لدى رعايته افتتاح لقاء القطاعات الهندسية في وزارة التعليم بعنوان «كفاءة الأداء»، وتدشينه المعرض المصاحب للمناسبة في الوزارة بالرياض: «إن المباني التعليمية تمثل هاجساً مهماً لنا في الوزارة، لا سيما أن في التعليم العام لا يزال لدينا حوالى ٥ آلاف مبنى مستأجر، وهي تشكل عنصر ضعف في قطاع التعليم، لأنها لا توفر البيئة المناسبة لطلابنا وطالباتنا، ونأمل في سرعة التخلص من هذه المباني في المرحلة المقبلة والتحول إلى بيئات تعليمية مصممة للأغراض التعليمية تساعد على تهيئة البيئة المناسبة.»

وأضاف: «هذه المباني ليست الهاجس الوحيد، ولكن أيضاً الصيانة والتشغيل لحوالى ٣٠ ألف مبنى تعليمي، والتي تتطلب موازنات ودعماً مالياً كبيراً والتفكير في وسائل ترشيد الإنفاق وكفاءة الأداء لهذه المباني»، مشيراً إلى أن الصيانة والتشغيل والنظافة وكفاءة العمل داخل المباني التعليمية تمثل أحد التحديات والمشكلات التي تتكرّر من خلال الملاحظات الواردة من إدارات التعليم ومن المدارس؛ ما يتطلب جهداً كبيراً من المشرفين في القطاعات الهندسية في وكالة المباني وشركة تطوير.

وتابع العيسى: «إن قطاع الجامعات يحظى بدعم كبير من حكومة خادم الحرمين الشريفين؛ إذ توافرت لمعظم جامعاتنا الحكومية مرافق ومنشآت مميزة ومدن جامعية متكاملة أسهمت في إيجاد منظومة جامعية متميزة على مستوى المملكة تسهم في تحقيق أهداف التعليم العالي في المرحلة المقبلة.»

واعتبر وزير التعليم قطاع المباني «مهماً» في منظومة العمل التعليمي، وله دور كبير في تطوير العمل والعملية التعليمية في المدارس والجامعات، مضيفاً أن «قطاع المباني في الوزارة يتولى توفير البيئة التعليمية والتربوية المناسبة من خلال المباني والمرافق التعليمية وصيانتها والإشراف عليها.»

وأشار الوزير العيسى إلى أن الوزارة قامت منذ فترة بإنشاء شركة «تطوير للمباني»، لتكون ذراع مهمة للإشراف على المشاريع التعليمية وأسندت لها أخيراً أيضاً الإشراف على الصيانة والتشغيل في المدارس، متأملاً أن يسهم برنامج تمويل

بناء المباني التعليمية والمدارس من خلال تمويل القطاع الخاص في توفير مبانٍ تعليمية جديدة والتخلص من المباني المستأجرة.

العنزي: سلبيات التجنيس مغيبة والمصلحة العامة غالبة

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٦ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٢ فبراير ٢٠١٨م
http://www.alhayat.com/Edition/Print/27549939/العنزي--سلبيات-التجنيس-مغيبة-والمصلحة-العامة-غالبة

>أصدر عضو مجلس الشورى الدكتور فهد العنزي بياناً جاء فيه «أن القضية في ظاهرها وطنية، وفي باطنها غير ذلك. فالطرف الأهم، وهو غير السعودي، وسلبيات تجنيسه ظل موضوعه مغيباً طوال هذا النقاش». وأضاف العنزي في بيانه الذي نشره في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، مخاطباً المواطنين: «تفحصوا جيداً أية قضية وطنية يقف خلفها غير سعودي أو يكون طرفاً خفياً فيها، فهو يضع ابن بلدك أو من يحمل جنسيتك في مواجهتك ويجلس متفرجاً منتظراً غنيمته من النتائج التي ستذهب مباشرة له»، مردفاً «المملكة لم تبخل على أبنائها ولا على المقيمين فيها، ولا حتى على من هم خارج أرضها بدعمها وإنسانيتها وسخائها وإغاثتها للملهوف والدليل ما تشاهدونه من بذل وعطاء وكرم. لكن لا ينبغي أن يفهم من ذلك أن ليس لديها قوانين وأنظمة تضع مصلحة اقتصادها وأمنها وهويتها وأن المواطن هو أولاً وأخيراً.«

وأشار العنزي إلى حلول بديلة أخرى «لم تتم إثارتها وأكثرها معمول به بكرم وسخاء من الدولة، وإنما تم طرق موضوع الجنسية باعتباره حقاً انطلاقاً من شعار المساواة بين غير متماثلين، وعدم النظر إلى كون منح الجنسية بغير رابطة الدم والنسب هو قرار سيادي للدولة، مبني على اعتبارات كثيرة.«

ورأى أنه «حتى وإن كانت هناك مصلحة للأم في تجنيس أبنائها غير السعوديين، فإن هناك مصلحة للدولة والمجتمع لا ينبغي إغفالها، وينبغي النظر فيها وتأملها، فالموضوع ليس بهذه البساطة. وإذا تعارضت المصلحة الخاصة مع العامة يتم تغليب العامة حتماً»، مضيفاً أنه «في أي موضوع وطني لا ينبغي تغليب الجانب العاطفي على الموضوعي، ولو كانت القوانين والأحكام الشرعية تُبني أو تقودها العواطف لفاتت مصالح كثيرة ومعتبرة.«

الفيصل: ٥١ مليارا لمشاريع منطقة مكة ١٦ منها لجدة

المصدر: جريدة الوطن الخميس ٦ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٢ فبراير ٢٠١٨م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=330651&CategoryID=5

جدة: ريان الجهني

أعلن مستشار خادم الحرمين الشريفين، أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل، أن قيمة المشاريع المنجزة والجاري تنفيذها في محافظات المنطقة تقدّر بأكثر من ٥١ مليارا و٤٧٠ مليون ريال، منها ١٦ مليارا لمحافظة جدة فقط، مستثنيا من ذلك المشاريع الكبرى مثل الحرم المكي ومطار الملك عبدالعزيز الدولي الجديد وقطار الحرمين وغيرها.
ونقل الأمير خالد الفيصل رسالة شكر من أبناء محافظات المنطقة إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز نظير اهتمامه بكل ما من شأنه تحقيق راحتهم وتنمية محافظاتهم، قائلا «هنيئا للقيادة بالإنسان السعودي وهنيئا له بقيادته.«
وفي ختام زيارة أمير منطقة مكة لمحافظات المنطقة وبعد ترؤسه لاجتماع المجلس المحلي بمحافظة جدة أمس بحضور محافظ جدة الأمير مشعل بن ماجد قال: «أيها الملك، أبناؤك في منطقة مكة يشكرون اهتمامك وسهرك وتعبك لتحقيق كل ما من شأنه راحتهم وخدمة هذه المنطقة». مضيفا «حمّلني أبناء هذه المنطقة أمانة لمقامكم أنهم دائما وأبدا فداء للدين ثم الوطن في وجه كل معتد وكل من تسوّل له نفسه الإساءة لهذه البلاد»، واستطرد «كل من في هذا الوطن الكبير يضعون أنفسهم وحياتهم فداء له، فهنيئا للقيادة بالإنسان السعودي وهنيئا له بقيادته.«

نقلات نوعية

جدد الأمير خالد الفيصل التأكيد على أن السنوات العشر الماضية شهدت نقلات نوعية في طريق الوصول للعالم الأول على صعيدي بناء الإنسان وتنمية المكان وقال: «كتبت مقالا لدى افتتاح جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية نشر في صحيفة «الوطن» حمل عنوان «العالم الأول على أرضنا فماذا نحن فاعلون»، ومنذ ذلك الوقت وأنا أرى أكثر من موقع للعالم الأول على أرضنا، وبالأمس كنت في موقع منها وهي مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، وذكرت سابقاً أن لدينا جزرا على أرضنا تتم إدارتها بطرق عصرية أهلتها لتكون في مصاف هذا العالم، ما يحتّم علينا الاستفادة منها وأن نكتسب كيفية إدارة المدن، لنطوّر مدننا بنفس الطريقة والأسلوب ونجعلها في العالم الأول وقد أثبتنا أننا نستطيع»، مستشهداً بمدينة الملك عبدالله الاقتصادية وجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية والحي الدبلوماسي في الرياض والمدن العسكرية في مختلف أنحاء المملكة والجبيل وينبع وأرامكو وغيرها.

تأهيل ٥ آلاف

تحدّث أمير منطقة مكة المكرمة عن زيارته لمحافظة رابغ قائلا «شهدت (أول من أمس) تخريج عدد من شباب وشابات محافظة رابغ والمراكز والقرى التابعة لها ضمن برنامج طموح اقترحت البدء فيه خلال زيارتي لمحافظة رابغ وترؤس اجتماع المجلس المحلي فيها قبل نحو ٩ أعوام، أعقب ذلك تشكيل لجنة نتج عنها إشراك مدينة الملك عبدالله الاقتصادية

وفرع جامعة الملك عبدالعزيز برابغ والشركات في تدريب وتأهيل أبناء المحافظة ومن ثمّ توظيفهم في المدينة والميناء وقد تقدّم لهذا البرنامج شباب وشابات من خارج رابغ»، مشيرا إلى أنه يستهدف تدريب وتأهيل أكثر من ٥ آلاف شاب وشابة، مؤكدا أهمية العناية بمثل هذه البرامج التي تخدم وتحقق رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي دعت إلى مشاركة القطاع الخاص في مشاريع التنمية ليكتمل الحلم.

نهضة الوطن

أهاب الأمير خالد الفيصل بالمواطنين ورجال وسيدات الأعمال بالمشاركة في نهضة الوطن إنساناً ومكاناً والاستفادة من الفرص الاستثمارية قائلا «شاركوا في مشاريع وطنكم وابنوه بسواعدكم ولا تتكلوا على غيركم» - بعد توكلكم على الله -، مؤكداً جاهزية الإمارة لتقديم الدعم للراغبين في الاستثمار من خلال وكالة إمارة المنطقة المساعدة للتنمية ومركز التكامل التنموي بالإمارة.
ونوه الأمير خالد الفيصل إلى أن ورشة العمل التي ستنطلق في شعبان المقبل ستشهد إتاحة الفرصة أمام رجال وسيدات الأعمال للمساهمة في مشاريع المنطقة والتي ستطرح في الخطة العشرية الثانية التي ستركز أيضاً على بناء الإنسان وتنمية المكان، مختتما تصريحه لوسائل الإعلام بالتأكيد على أهمية المحافظة على المشاريع بعد إطلاقها وأن تتم الاستفادة منها بالشكل الذي يعكس الصورة الحقيقة عن الإنسان السعودي الذي لا بد أن يتحلى بالأسلوب الإسلامي والحضاري.

مشاريع منطقة مكة المكرمة

51مليارا و٤٧٠ مليون ريال، قيمة المشاريع المنجزة والجاري تنفيذها بالمحافظات

16مليارا لمحافظة جدة فقط

استثناء المشاريع الكبرى كالحرم المكي ومطار الملك عبدالعزيز الدولي الجديد وقطار الحرمين

٦٠٠ مليون ريال فاتورة كهرباء التعليم شهريا

المصدر: جريدة الوطن الخميس ٦ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٢ فبراير ٢٠١٨م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=330631&CategoryID=2

الرياض: سليمان العنزي

كشف وكيل وزارة التعليم المهندس يونس البراك لـ«الوطن» أن فاتورة الكهرباء الخاصة بقطاعات الوزارة تبلغ ٧,٢ مليارات ريال سنويا، بنحو ٦٠٠ مليون ريال شهريا، مبينا أن استهلاك الوزارة يشكل ٢٠% من إجمالي استهلاك الجهات الحكومية في المملكة .

كهرباء التعليم

7.2مليارات ريال فاتورة قطاعات الوزارة سنويا

% 20من إجمالي استهلاك الجهات الحكومية

توقعات بخفض الفاتورة إلى ٤ مليارات ريال

الوزارة تعمل على خفض الاستهلاك بنسبة ٤٥%

كشف وكيل وزارة التعليم المهندس يونس البراك لـ«الوطن» أن فاتورة الكهرباء الخاصة بقطاعات وزارة التعليم تبلغ ٧,٢ مليارات ريال سنويا، حيث يشكل استهلاك الوزارة ٢٠% من إجمالي استهلاك الجهات الحكومية في المملكة من الكهرباء، ودعا وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى كبار مشرفي القطاعات الهندسية في وكالة المباني، وشركة تطوير للمباني الذراع الرئيس للوزارة للتفكير لإيجاد سبل ترفع كفاءة العمل داخل المباني التعليمية، وتسهم في ترشيد الإنفاق عليها بعد إقرار مشروع وبرنامج تمويل المباني المدرسية الذي أقر مؤخراً من خلال تمويل القطاع الخاص.

كفاءة الأداء

أكد العيسى خلال رعايته لقاء القطاعات الهندسية (كفاءة الأداء) الذي نظمته وكالة المباني بمقر وزارة التعليم بالرياض أمس، ممثلي القطاعات ذات العلاقة في وزارة الشؤون البلدية والقروية، والمالية، والطاقة والصناعة والثروة المعدنية أن المباني التعليمية وتشغيلها وصيانتها في التعليم العام لا زالت تشكل هاجسا في مسيرة التعليم العام، متطلعين إلى ما يقدم من دعم كبير لأكثر من (٣٠) ألف مبنى تعليمي من حكومة خادم الحرمين لهذا القطاع سعيا لتحويله إلى بيئة تعلم جاذبة، مشيراً أن كل ما يمكن تحقيقه من تطوير لهذا القطاع يأتي متماشيا مع التوجيهات السديدة لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد -حفظهما الله- بما يلبي تطلعات التعليم نحو رؤية المملكة ٢٠٣٠.

التعليم الجامعي

على مستوى قطاع التعليم الجامعي أكد وزير التعليم أن ما تحظى به المدن الجامعية التي تم تشييدها أو التي لا تزال تحت الإنشاء من دعم كبير من الحكومة الرشيدة يحقق أهداف التعليم للمرحلة المقبلة، ويسهم في خلق منظومة جامعية متميزة على مستوى المملكة. وجدد العيسى في ختام كلمته الثقة في مشرفي القطاعات الهندسية وقطاع المباني بالوزارة وشركة تطوير للمباني وقدرتهم على دعم كافة الجهود المبذولة لتطوير العمل في المباني ورفع جودة أدائها وتشغيلها وصيانتها

وذلك من خلال ما يتوفر من دعم كبير ومن خلال ما توفره الجامعات من كفاءات بشرية مؤهلة. وكان وزير التعليم قد دشن المعرض المصاحب لفعاليات اللقاء(كفاءة وترشيد).

تضافر الجهود

ألقى كلمة القطاعات الهندسية، الدكتور عبدالله القصير، وكلمة إدارات المباني للمهندس ناصر الجابر وأكدا فيها على أهمية التعاون وتضافر الجهود بين الجهات ذات العلاقة في اللقاء السنوي الذي حمل عنوان كفاءة الأداء التي أصبحت من أهم معايير قياس الأعمال لتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها هذه المباني، واستثمار التقنية الذكية في إعادة وتأهيل بعض المباني وترشيد الطاقة من جوانب مختلفة.ويشار أن لقاء القطاعات الهندسية (كفاءة الأداء) الذي تنظمه وكالة المباني بشكل سنوي، يستمر لمدة يومين، ويشارك فيه عدد من القطاعات الهندسية ذات العلاقة من خارج الوزارة، يصاحبه معرض لمنتجات المشاريع الهندسية، كما يتخلل اللقاء إقامة عدد من الجلسات وورش العمل المتخصصة التي تركز على التخطيط الشامل لرفع كفاءة الأداء وترشيد الإنفاق في المباني التعليمية، وأنواع المدارس المستقبلية لتوفير الطاقة.

خفض الاستهلاك

أوضح وكيل وزارة التعليم للمباني المهندس يونس البراك أن الوزارة تعمل إلى خفض استهلاك الكهرباء بنسبة ٤٥% من خلال التطبيقات الجديدة التي انتهجتها في المباني الجديدة، متوقعا أن تتمكن الوزارة من خفض فاتورة استهلاك الكهرباء من ٧,٢ مليارات إلى حدود ٤ مليارات ريال، مشيرا إلى أن هذا اللقاء السنوي مع القيادات للقطاعات الهندسية في المملكة يأتي للتشاور حول أفضل السبل والمعايير للعملية التعليمية، بما يحقق أهداف الوزارة في خلق بيئة تعليمية جاذبة عبر إنشاء المباني التعليمية المتكاملة. وتابع: «نأمل من خلال هذا اللقاء مع شركائنا في القطاعات ذات العلاقة الوصول إلى أداء يحقق التطلعات للرفع من أداء العملية التعليمية». وأوضح البراك أنه تم الاستغناء عن (٢٣٠٠) مبنى تعليميا مستأجرا خلال (١٨) شهرا الماضية، واستيعاب نحو (٤٠٠) ألف طالب وطالبة كانوا يشغلون مباني تعليمية مستأجرة حيث تم نقلهم للمباني الحكومية، مما ساهم في توفير بيئة تعليمية مناسبة.
وذكر أن نسبة الطلاب والطالبات في المباني المستأجرة في كافة مناطق المملكة أقل من (١٤%)، وأن نحو (٣٢٠٠) مبنى تعليميا مستأجرا يشكل فيه الطلاب والطالبات أقل من ١٠٠ طالب وطالبة، وأن هناك آلية تم رفعها للمقام السامي تهدف للاستغناء عن كافة المدارس المستأجرة في القرى والهجر.

كهرباء التعليم

7.2مليارات ريال فاتورة قطاعات الوزارة سنويا

20%استهلاك الوزارة من إجمالي استهلاك الجهات الحكومية
الوزارة تعمل على خفض الاستهلاك بنسبة ٤٥%
توقعات بخفض الفاتورة إلى ٤ مليارات ريال

٥٦ دولة تبحث إستراتيجية مشتركة لتطوير القوى العاملة

المصدر: جريدة الوطن الخميس ٦ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٢ فبراير ٢٠١٨م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=330671&CategoryID=5

جدة: ريان الجهني

انطلقت في محافظة جدة أمس، الجلسة الافتتاحية للاجتماع التحضيري للدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل، التي تستمر يومين، تحت شعار «وضع إستراتيجية مشتركة من أجل تطوير القوى العاملة»، بتنظم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، بالتعاون مع «منظمة التعاون الإسلامي»، بمشاركة ٥٦ دولة إسلامية، ومنظمات إقليمية ودولية. وحددت إستراتيجية المنظمة بشأن سوق العمل، ٤ أهداف رئيسة للاجتماع، منها تعزيز القدرة على العمل، والحد من البطالة.

وأكد الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي السفير حميد أوبيليرو، على أهمية المؤتمر حيث يبحث إستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي المتعلقة بسوق العمل، والتي حددت أهداف رئيسة ومجالات للتركيز في التعاون بين الدول الأعضاء .

تذليل التحديات

قال رئيس الدورة الحالية وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتفتيش وتطوير بيئة العمل الدكتور عبدالله أبوثنين، خلال الجلسة الافتتاحية لاجتماع «كبار الموظفين» التحضيري، تحضيرا لاجتماع وزراء العمل اليوم، «إن هذه التظاهرة تمثل فرصة جليلة لمناقشة وتبادل الآراء حول أبرز التحديات التي تواجه إيجاد فرص العمل لمواطنينا في الدول الإسلامية، في ظل الركود الاقتصادي الذي تمر به عدد من الدول، والذي يجعلنا نفكر بعمق عن حلول لإيجاد فرص العمل، وتذليل التحديات التي يواجهها الشباب والشابات والأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على العمل اللائق والمحافظة عليه». وأضاف أبوثنين: «نحن في المملكة العربية السعودية تسلّمنا زمام المبادرة، وأطلقنا رؤيتنا الطموحة (رؤية المملكة ٢٠٣٠)، والتي تتبلور في دعم الشباب وتمكين المرأة من الاندماج في سوق العمل، والمساهمة الفعّالة والمميزة في بناء الاقتصاد الوطني في ظلّ نهضة تنموية شاملة تعيشها بلادنا في الفترة الحالية، ولله الحمد.«

الأهداف الرئيسة للاجتماع التحضيري

تعزيز القدرة على العمل

حماية سلامة العمال ورفاههم

تعزيز إنتاجية العمل

الحد من البطالة

تجاوب المسؤول

•تنظيم الكهرباء": تعريفة قراءة العداد لا تفرض من مقدم الخدمة

المصدر: جريدة الرياض الخميس ٦ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٢ فبراير ٢٠١٨م
http://www.alriyadh.com/1661980

تلقت «الرياض» تعقيباً من «هيئة تنظيم الكهرباء» على مقال الأستاذ عبدالله الدعفس المنشور في صفحة الرأي العدد ١٨١١٩ بتاريخ ١٤٣٩/٥/١٥هـ، تحت عنوان «على هامش فواتير الكهرباء» وهذا نص التعقيب من الهيئة:

»اطلعت هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج على مقال الأستاذ عبدالله الدعفس، والذي ذكر فيه «تحصيل شركة الكهرباء رسماً شهرياً من المستهلكين يتراوح ما بين ١٠ إلى ٣٠ ريالاً حسب سعة القاطع الكهربائي، وتفرض الشركة هذا الرسم مقابل ما تسميه قراءة، وصيانة العدادات، وإعداد فواتير الاستهلاك». وتساءل الكاتب عن الجهد الذي تقوم به الشركة حتى تُحمل عملاءها هذا الرسم في ظل إلغاء الفواتير الورقية، ويشير إلى أن العداد ليس بحاجة للصيانة، وعن دور الهيئة في هذا الأمر.

وانطلاقاً من دور هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج الرقابي على مقدمي الخدمة في تطبيق التعريفة بصورة عادلة، فإن الهيئة تود أن توضح للكاتب، ولقراء الصحيفة الآتي:

-1إن تعريفة «قراءة وصيانة العداد وإعداد الفاتورة»، لا تفرض من مقدمي الخدمة، ولا يحق لهم ذلك، وإن التعريفة الحالية أقرت من مجلس الوزراء الموقر بموجب قرار المجلس رقم (١٦٩) وتاريخ ١٤١٩/٨/١١هـ.

-2تغطي التعريفة الحالية لقراءة وصيانة العداد، وإعداد الفاتورة جزءاً من تكاليف تقديم الخدمة الكهربائية بحيث تعكس التكاليف المرتبطة بكل ما يلي:

صيانة العداد بصورة دورية، وإصلاحه في حالة العطل أو استبداله إذا لزم الأمر، حيث إن دليل تقديم الخدمة الكهربائية الذي تراجعه وتقره الهيئة، يؤكد على مسؤولية مقدم الخدمة على فحص ومعايرة عدادات المشتركين، وتكمن أهمية صيانة عداد الكهرباء في أنه وسيلة قياس استهلاك المشتركين الذي تبنى عليه الجزء الأكبر من تكلفة الفاتورة.

قراءة وإصدار الفواتير، يلتزم مقدم الخدمة بتوفير نظام خاص بالفوترة، وموظفين متخصصين لقراءة العدادات بصورة شهرية وعلى مدار العام، ويشمل ذلك جميع العدادات بما في ذلك العدادات ذات الاستهلاك المتدني أو المعدوم.
-3يتحمل مقدم الخدمة مسؤولية ضمان دقة حساب الاستهلاك من خلال سلامة العداد، وتدقيق الفواتير قبل إصدارها سواء كانت فواتير ورقية أو إلكترونية، فالجهد المبذول في إصدارها لا يختلف كثيراً.

-4يطبق هذا النوع من التعريفة -مع اختلاف المسميات- في العديد من الجهات المحلية والإقليمية والدولية لتغطية التكاليف المترتبة على ذلك، والموضحة في النقاط السابقة.

وتود الهيئة التأكيد على حق المشترك في الرجوع للهيئة لكل ما من شأنه حفظ حقوقه، كما يمكنه تقديم أي شكوى مرتبطة بالخدمة الكهربائية للهيئة عن طريق القنوات المتاحة. وفي ضوء ما تقدم فإن الهيئة تأمل منكم توجيه المختصين لديكم بنشر هذا التعقيب.

نقل كفالة العمالة للحكومة

المصدر: جريدة الوطن الخميس ٦ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٢ فبراير ٢٠١٨م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=36455

يعقوب إسحاق

نشكو بحرارة من أعداد العمالة غير الماهرة في الأسواق التجارية في المملكة، وتحاول الجهات المختصة الاستغناء عنهم برسائل متعددة بعد إصرار بعض المواطنين الكسالى التستر عليهم، باستخراج سجلات تجارية أو تراخيص تسمح لهم بالعمل التجاري واستقدام عمالة يدوية، وهو الأمر الذي يدفع تلك العمالة إلى إغراء هؤلاء التجار الكسالى للاستيلاء على العمل التجاري أو المهني مقابل مبالغ مالية زهيدة لا تتجاوز ١٠ آلاف ريال شهريا، وأمام هذا المبلغ الذي يدخل جيبه شهريا دون عمل أو مجهود، يستخرج عددا من الرخص البلدية أو التجارية ليسمح للعمالة اليدوية الأجنبية بالعمل بتلك الرخص باسم التاجر السعودي الكسول، الذي يرفع دخله بهذا الشكل المخادع ويتستر على العمالة الأجنبية بالعمل التجاري في متجره أو معرضه، لكي يرفع دخله السنوي إلى أكثر من ١٢٠ ألف ريال سنويا وهو نائم في منزله أو يلعب البلوت مع أصدقائه.. حيث إن الوزارات المختصة بمحاربة التستر تواجه صعوبات جمة في محاولاتها للقضاء على هذه الظاهرة التجارية التي تؤدي إلى تحويل العمالة الأجنبية مليارات الريالات للخارج.. وحيث إن عشرات أو مئات الآلاف من المواطنين السعوديين يعانون البطالة، فلا يجدون عملا يعيشون على دخلهم مما يشتغلون به.. وحيث إن ذلك يؤدي في الغالب إلى انحراف بعض العاطلين عن العمل واللجوء إلى الجريمة أو بيع المخدرات.. أقترح على الجهة المختصة أن تنقل كفالة العمالة الأجنبية التي تعمل في بعض المهن اليدوية أو التجارية الفردية، مثل محلات بيع الخضار والفواكه في الحلقة والبقالات والنجارة والحدادة، إليها، ثم تؤجرها على هؤلاء الكسالى الذين يحملون سجلات تجارية أو رخصا من الأمانات بفائدة رمزية.
أتوقع أن يؤدي نقل كفالات هذه العمالة الأجنبية للحكومة إلى كشف كل حالات التستر، وحصول السعوديين العاطلين على أعمال تدر عليهم رزقا وافرا كان ريعه يذهب إلى الخارج، في الوقت الذي يُحرم أبناؤنا من فرص العمل الوفيرة.

حقوق الإنسان في العالم

منظمات حقوقية لـ "مفوض حقوق الإنسان": مكتب "المفوضية السامية" بالدوحة يصرف المجتمع والدولي عن الانتهاكات القطرية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ٦ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٢ فبراير ٢٠١٨م
http://www.okaz.com.sa/article/1617379/مقاطعة-قطر/منظمات-حقوقية-ل-مفوض-حقوق-النسان-مكتب-المفوضية-السامية-بالدوحة-يصرف-المجتمع-والدولي-عن-الانتهاكات-القطرية

طالبت 6 منظمات حقوقية المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة زيد بن رعد الحسين، ضرورة مقاضاة قطر على سحب جنسيات القبائل القطرية، والنظر في تضييق النظام القطري على الشعب القطري بالقمع، إضافة إلى النظر في تدهور حقوق العمالة الأجنبية في الإنشاءات الرياضية لكأس العالم 2020، وتفشي الفساد السياسي والمالي واستمرار النظام القطري في تمويل الإرهاب العالمي، مشيرة إلى أن مكتب للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالدوحة ولصرف المجتمع القطري والدولي عن هذه الانتهاكات.

وأعربت المنظمة الإفريقية للتراث وحقوق الإنسان، و المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا وأوروبا، الرابطة الخليجية للحقوق والحريات، المؤسسة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، الشبكة العربية (الموازية) للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، و لجنة انصاف للعمالة الوافدة في قطر لكأس العالم الفيفا ٢٠٢٢ في رسالة وجهتها إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة زيد بن رعد الحسين، عن قلقها البالغ إزاء وتصاعد وتيرة جرائم حقوق الإنسان في قطر وسحب الجنسية القطرية من المعارضين واستمرار تدهور حقوق العمالة الأجنبية في الإنشاءات الرياضية لكأس العالم 2022 وتفشي الفساد السياسي والمالي واستمرار النظام القطري في تمويل الارهاب العالمي، وسعي الحكومة القطرية المتواصل لتكميم أفواه نشطاء حقوق الانسان والإعلام المستقل.

ولاحظت المنظمات الحقوقية الموقعة أنه منذ موافقة الحكومة القطرية على إقامة مكتب للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالدوحة، تصاعدت وتيرة الانتهاكات الجسيمة لحقوق المواطنين والمقيمين بقطر، الأمر الذي أثار تساؤلها عن ما إذا كانت تلك الموافقة تستهدف ضمنًا إثناء المفوضية عن اتخاذ مواقف تتناسب وجسامة الانتهاكات المرتكبة، وقمعية التشريعات، خاشية فب الوقت ذاته من أن تكون موافقة الحكومة القطرية على دعمها المالي والفني للمكتب، تستهدف تجميل صورة الحكومة القطرية لدى المجتمع الدولي، في الوقت الذي تواصل فيه ارتكاب جرائم حقوق الإنسان على صعيدي الممارسة والتشريع، ولصرف المجتمع القطري والدولي عن هذه الانتهاكات.

وطالبت المنظمات الحقوقية، المفوضية السامية لحقوق الإنسان ضرورة تواصلها مع الحكومة القطرية لوضع قواعد واضحة تتيح لها العمل بحرية مع المعارضة القطرية والنشطاء وممثلي القبائل القطرية المسحوبة جنسيتها ومدافعي حقوق الإنسان المعتقلين بسجون قطر، وضمان حرية عملها وفق لقوانين المتسقة مع المعايير الدولية، وإتاحة حرية الاتصال بالهيئات الدولية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان دون أن تعريضهم لإجراءات انتقامية، مؤكدة ضرورة تضمين الاتفاقية على ما يسمح بوجود موظف من مكتب المفوضية لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في الدوحة وكتابة التقارير وتقديمها للمفوضية، والتأكيد على حرية المنظمات والشخصيات القطرية في الخارج في العمل تحت إطار قانوني يتوافق مع المعايير الدولية ويسمح لها بالتعامل مع الهيئات الأجنبية دون التعرض للخطر.

وشددت المنظمات الحقوقية على أن تقوم المفوضية السامية بإرسال فريق من كبار المسئولين ذوي الخبرة إلى قطر من أجل تقييم مشكلة حقوق الإنسان في قطر في ضوء الجرائم المرتكبة، واستكشاف سبل تعزيز حقوق الإنسان، الوقوف على وضعية المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني بقطر في ظل التقييد التشريعي وغير التشريعي لأنشطتهم وعدم الاعتماد على اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان القطرية كمصدر للمعلومات، مشيرة إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان القطرية لجنة «حكومية» غير مستقلة لا تتماشى مع مبادئ «باريس»، إضافة إلى كونها إدارة من إدارات وزارة الخارجية القطرية.

وأبرزت رسالة المنظمات الحقوقية نماذجاً من الانتهاكات القطرية لحقوق الإنسان المتمثلة في سحب جنسية قبيلة «الغفران» التي تمثل نحو «60%» من نسبة سكان الشعب القطري، إضافة إلى سحب الجنسية من شيخ القبيلة طالب بن شريم المري، وأكثر من 5 آلاف مواطن قطري، واعتقال الحاج القطري حمد المري، وسحب جنسية عدد كبير من المواطنين القطريين من (آل مرة).

ولفتت رسالة المنظمات الحقوقية إلى قلقها إزاء عدم استقلالية المؤسسة القضائية القطرية والانحياز المنهجي المتواصل للمؤسسة القضائية، واستهتار القضاء واحكامه المسيسة، ومحاصرة أنصارهم للمحكمة وسلطة النظام القطري والتأثير على أحكام المحكمة، وسط تواطؤ من الوزارات وأجهزة الدولة المعنية.

وأشارت رسالة المنظمات الحقوقية إلى أن المجتمع المدني القطري يواجه غياب تام لآليات قانونية شفافة للمحاسبة، في أغلب الجرائم التي لم يتم التوصل للجناة، وعدم فتح التحقيق، و جنح النيابة العامة القطرية إلى تحصين رجال الشرطة القطريين المتهمين بالاعتداءات والتعذيب من أي محاسبة جنائية.

وقالت رسالة المنظمات الحقوقية أن لقطر رغبة في أن تكون صاحبة تأثير دولي، من خلال تدخل منهجي من الأسرة الحاكمة لأجل بسط نفوذهم للتحكم بطرق مباشرة وغير مباشرة في العالم، وتفشي ظاهرة الإفلات من الإرهاب وتمويله ودعمه، ولجوء مؤسسات خيرية قطرية لتمويل الإرهاب العالمي واحتضان الشخصيات والجماعات الإرهابية بالدوحة، تنزلق قطر إلى دائرة تمويل الإرهاب العالمي.

وأشارت رسالة المنظمات الحقوقية إلى سجل قطر الأسود في حقوق العمال الأجانب على أراضيها، لافتة إلى إن الحكومة القطرية لم تقم بأي خطوة ذات معنى للتحقيق في وفيات العمال على أراضيها، ومؤكدة أن العمال لا يزالون يتعرضون لانتهاكات مستمرة في مواقع بطولة كأس العالم لكرة القدم عام 2022 في قطر.
وناشدت رسالة المنظمات الحقوقية المفوض السامي لاتخاذ الخطوات اللازمة من للتأكيد علي أن اخذ المطالب بعين الاعتبار وفتح مفاوضات مع الحكومة القطرية لوقف تدهور حقوق الإنسان وبدء المقربين الخاصين بزيارة قطر وإجراء رصد وتحقيق لأوضاع حقوق الإنسان.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الخميس ٦ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٢ فبراير ٢٠١٨م

http://www.alriyadh.com/1663696

المصدر: جريدة الوطن الخميس ٦ جمادى الثاني ١٤٣٩هـ - ٢٢ فبراير ٢٠١٨م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=8416